العدد (1860) السنة السابعة - الثلاثاء (27) تمـوز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

جـدل الكهربـاء "حظـر النشـاط النقابـي في الـوزارة بالوكالـة"!

الشهرستاني: حل النقابات في وزارة الكهرباء هو قرار من الامانة العامة لمجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٦

وائـــل نعـمـة

> شدد حزب البعث بعد انقلاب ١٩٦٣ على الايقاع بالعمال النقابيين الواحد تلو الاخر خصوصا من وصل الى مراحل متقدمة في الحياة النقابية، ومن نجا بحياته من القتل لم ترحمه زنانين البعث وسياط الجلادين سيما بعد مجيئ صدام الى السلطة حيث بدأ بتنفيذ خطة مدروسة بعناية للقضاء على الحياة النقابية العمالية.
> النقابات في العراق تأسست مع بداية تاسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي وكانت اول نقابة في العراق هي نقابة العمال ثم نقابة المحامين ونقابة المعلمين ثم نقابة الاطباء ونقابة الصحفيين في عام ١٩٤٥ وكان لهذه النقابات دور كبير في المشهد السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي في البلاد، وكانت نقابة العمال بدأت في الثلاثينيات من مجاميع كانت على تماس مع حياة العامل وطالبت بحقوقهم في وقت كان العامل فيه يتقاضى اجورا متدنية ويعمل لاوقات طويلة لاتتناسب مع الاجر الذي يتقاضاه، فاستطاعوا بنضال طويل تحديد ساعات العمل وتحسين الاجور، وقد شكل هذا الحراك العمالي ملمحا مهما من ملامح الحياة السياسية العراقية حيث وصل عدد نقابات العمال في عهد عبدالكريم قاسم الى (٥٣) نقابة ضمت ابتداءا (٣٨٠) الف شخص ثم زاد انتساب العمال اليها الى اكثر من نصف مليون منتسب.

من تاريخ النقابات

وكانت هناك مراحل مشرقة في تاريخ هذه النقابات فمع بداية التنظيم النقابي لعمال النفط،حيث نشأت قيادات عمالية قادت العمل النقابي و النضال العمالي من اجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للعمال وكانت بواكير هذا النضال، الاضراب الكبير الذي قام به عمال النفط في كركوك في تموز من عام ١٩٤٦، وقد جوبه هذا الاضراب بالرصاص من قبل قوات الحكومة حيث سقط اكثر من ١٥ شهيداً من عمال النفط،و تطور العمل النقابي بين العمال، بسبب ارتفاع وعي العمال ونشوء كادر نقابي قادر على قيادة نضال العمال، وتوسع النشاط النقابي وشمل جميع المحافظات العراقية، فلقد بلغ عدد النقابات التي تضم عمال النفط عام ١٩٦٩، ٩ نقابات فرعية، تضم في عضويتها ١٨٠٠٠ منتسب، وفي عام ١٩٧٣ وبسبب تأميم النفط، تطور قطاع النفط وجاءت الطفرة النفطية،وارتفعت اسعار برميل النفط الى اسعار قياسية في ذلك العام،ما ادى الى ازدياد حجم العمالة في هذا القطاع واتسع العمل النقابي حيث بلغ عدد المنتسبين الى نقابة النفط في العراق ٤٧٨٧٠ منتسبا.

من عمال الى موظفين

واستمرت الاوضاع على هذه الحال الى ان اصدر صدام حسين قرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٧، والذي حول بموجبه عمال القطاع العام الى موظفين، ثم اصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧، والذي الغى بموجبه التنظيم النقابي للعمال، وحل النقابات العمالية العاملة في القطاع العام، وقلصت النقابات من ١٢ نقابة الى ٦ نقابات.
وبذلك وجهت ضربة كبيرة للعمل النقابي في العراق، وتراجع النشاط وصودرت حقوق العمال تحت طائلة العقاب الجماعي. ونظمت الحملات القمعية ضد القادة والكوادر النقابية العاملة، وزج الكثير منهم في المعتقلات وفقدت اثار الكثير منهم لحد الآن، كما اغتيل او صفي الكثير من العمال النقابيين على يد اجهزة الامن والمخابرات، و استطاع صدام ان يشوه الجسد النقابي بتصوير اتحادات ونقابات ممسوخة وغير حقيقية يعشش البعث بين طياتها وتلعب المخابرات الدور الرئيسي في انتخاباتها.

الأوضاع بعد عام ٢٠٠٣

ومن ثم عادت النقابات الى العمل من جديد وتنظيم نفسها بعد سقوط الديكتاتور وشكلت اتحادا يضم مجموعة من النقابات العمالية ورغم ماكانت تعانيه من شحة في الموارد المالية وضعف الدعم ومحاصرة المسؤولين لها الا انها استطاعت ان تزيد من عدد النقابات لتشمل فئات جديدة، ورغم التخبط الواضح في مسيرة هذه النقابات ووجود اكثر من تنظيم يدعي انه الممثل الحقيقي للعمال وعدم اجراء الانتخابات في الاتحاد العام الا انه لايمكن عدم الاعتراف بوجود نشاط عمالي نقابي في البلاد وبالمقابل هل يعطي هذا الحق لوزارة الكهرباء ان توقف النشاطات النقابية في الوزارة؟حيث اصدرت وزارة الكهرباء قرارا بحل نقابات العمال في الأدارات التابعة لوزارة الكهرباء ، في خطوة تتشابه تماما مع قرار العهد السابق الذي حل النقابات وأعتبر العمال موظفين! الا أن الوزارة زادت من مفهوم هذا القرار معتبرة العمل النقابي في الوزارة بمنزلة العمل الأرهابي ما اثار عليه غضب الطبقة العاملة العراقية وطالبت نقابات العمال بتسيير المظاهرات ضد القرار الذي يتنافى مع الحقوق العمالية ومع نصوص قوانين العمل والعمال ومع الدستور العراقي .

وزير الكهرباء بالوكالة

وفي هذا الشأن قال وزير النفط حسين الشهرستاني ان حل النقابات في وزارة الكهرباء ليس اجراء وزاريا وانما هو قرار من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٦ والذي نص على منع العمل النقابي في الدوائر الحكومية اثناء الدوام الرسمي. واضاف الشهرستاني والذي انيطت به حقيبة الكهرباء وكالة خلال ندوة مفتوحة في الوزارة والتي حضرتها (المدى)، ان هناك كتابا صادرا عن الامانة العامة لمجلس الوزراء يمنع فيه العمل النقابي في الدوائر الحكومية اثناء الدوام الرسمي، مضيفا اني عندما تسلمت حقيبة الكهرباء وكالة وجدت ان هذا القرار لم يطبق في الوزارة وقمت بتطبيقه وحل النقابات. واكد الشهرستاني اننا نقوم بمتابعة عمل هذه النقابات في الوقت السابق لمعرفة اذا ماكانت متورطة في اعمال فساد مالي او اداري او مقاولات او رشوة لاحالتها الى النزاهة والقضاء لمحاسبتهم.

> المفتش العام: خطف وقتل عدد من منتسبي الوزارة قد يكون وراءه النقابيون الذين يتمتعون بامتيازات كثيرة!

ومن جانبه اعرب سكرتير اتحاد نقابات العمال في العراق محسن جاسم، عن استنكاره ورفضه هذا القرار الذي وصفه بالمنافي للدستور والمبادئ الديمقراطية. وقال جاسم ان الوزير اعتبر في قراره العمل النقابي داخل الوزارة مرادفا للارهاب، الامر الذي يثير الاستغراب.واوضح ان اتحاد نقابات العمال سيتحاور مع مدراء المؤسسات في وزارة الكهرباء حول الموضوع واذا لم يجدوا استجابة لمطالبهم فانهم سيضطرون للتظاهر، وربما الاضراب عن العمل وسيدعون عمال العراق كافة لمؤازرة رفاقهم في وزارة الكهرباء.

مشاركة المواطن همومه

وشدد جاسم على ان العمل النقابي هو عمل مهني يحاول تذليل العقبات امام عمل الوزارة،ويساهم في الجهود لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطن. واشار الى موضوع خصخصة شركات الكهرباء، وموقف نقابات العمال من هذا الاجراء مشددا على ان النقابات مع اي اجراء يخدم المواطن العراقي، لكنها في الوقت نفسه تطالب بضمان حقوق العاملين في المؤسسات التي تشملها الخصخصة، وتدعو الى وضع ضوابط تمنع تسريح العمال عشوائيا وبدون اية امتيازات او مستحقات.

اعترضنا على تسريح اصحاب العقود

فيما عزا عضو النقابة العامة لوزارة الكهرباء إحسان علي الحسيني حل وزير الكهرباء وكالة لنقابات وزارة الكهرباء الى "اعتراض تلك النقابات على قراره بتسريح ١٥ إلفا من موظفي العقود في الوزارة". وقد اعلن المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء رسول محيي الدين حظر كل أشكال النشاط النقابي المخالف للقانون موعزا إلى الجهات المختصة بإحالة الذين يهددون باستخدام العنف وتعطيل عمل محطات التوليد والحاق الضرر بالمال العام إلى القضاء كي ينالوا جزاءهم العادل.
وقال في بيان (تلقت المدى نسخة منه) "ان بعض المجاميع من موظفي الوزارة تمارس نشاطات نقابية غير قانونية مخالفة للتعليمات النافذة التي تحظر على الموظفين ممارسة هكذا نشاطات داخل الوزارات وأثناء ساعات الدوام الرسمي وتحصرها بمنظمات المجتمع المدني المسجلة أصولياً التي لا تتخذ من المواقع والأبنية الحكومية مقرات لها"، واضاف: "ان هذه الممارسات صاحبتها مخالفات إدارية ومالية وتدخل في أعمال وأنشطة الوزارة وتهديد بتعطيل عمل محطات التوليد والترهيب باستخدام العنف ضد من لا يتعاون معهم من المسؤولين والموظفين"، واوضح انه "من اجل الحد من هذه الظاهرة الخطيرة بادرت وزارة الكهرباء إلى حظر كل أشكال النشاط النقابي المخالف للقانون وأوعزت إلى الجهات المختصة بإحالة الذين يهددون باستخدام العنف وتعطيل عمل محطات التوليد والحاق الضرر بالمال العام إلى القضاء كي ينالوا جزاءهم العادل".
واشار البيان الى انه "في الوقت الذي يحيي فيه مكتب المفتش ما لمسه من حرص وتفان لدى الكثير من منتسبي النقابات فإنه يدعوهم كافة إلى ضرورة الإلتزام بالقوانين والتعليمات النافذة ويحث الراغبين بممارسة العمل النقابي منهم على المبادرة في الإنضواء تحت خيمة منظمات المجتمع المدني المسجلة إصولياً منعاً للمساءلة القانونية وخدمة للصالح العام".
وفي لقاء خاص مع (المدى) قال المفتش العام بوزارة الكهرباء ان القانون لايسمح بعمل النقابات داخل الوزارة ولايحق للموظف ان يمارس نشاطا نقابيا داخل المؤسسة واثناء عمله الرسمي. ومن جانب اخر اكد وجود مخالفات قام بها هؤلاء النقابيون على سبيل المثال وجود عقود للوزارة من قبل شركات وهمية لاوجود لها وان هذه العقود ضبطت في غرف النقابة.(والجدير بالذكر ان كل غرف النقابات الخمس الناشطة في الوزارة قد تم تفريغها وشغلها من قبل موظفين اخرين بعيدين عن النقابة). كما اوضح المفتش بان النقابيين كانوا يتمتعون بامتيازات لايتمتع بها الا المدراء العامون مثل وجود خطوط الهاتف المفتوحة والسيارات والاسلحة.
كما نوه الى ان الوزارة والبلد بشكل عام كان يمر باوقات عصيبة واوضاع امنية صعبة وقد استغل هؤلاء الاشخاص هذا الوضع بالضغط على المدراء وتهديدهم بشكل مباشر وغير مباشر، مثلا كان يقولون للمدير الفلاني اذا لم تنفذ المطلب الفلاني فاننا غير ملزمين بماذا سيفعلون بك! للاشارة الى اشخاص من داخل الوزارة يمكن ان يأذوا المسؤولين! واشار الى ان الكثير من الاشخاص قتلوا او خطفوا كانوا يعملون بالوزارة وهناك اشارات مازلنا غير متأكدين منها تربط اختفاءهم وقتلهم بتهديدات سابقة خرجت من لسان هؤلاء النقابيين ، واكد ان الوزارة فتحت تحقيقا في سلوك هؤلاء الاشخاص ومازال جاريا ولم نتوصل الى النتائج النهائية بعد.

> نقابيون: اعتراضنا على قرار تسريح ١٥ الفا من موظفي العقود في الوزارة

آراء من داخل الوزارة

وقال (أبو عبد الله) احد العاملين في وزارة الكهرباء، ان النقابة يجب ان تمارس عملها خارج الوزارة وخارج اوقات العمل الرسمي شأنها شأن كل النقابات الاخرى، كما ان هؤلاء كانوا يرهبون الوزارة والموظفين وهم اشبه بالمافيا!واضاف "نقابة الكهرباء على سبيل المثال تتحكم وتضغط على قرارات المدراء العامين و اثرت على قرارات الوزير باسم المحافظة على حقوق العمال ووصل الحال الى حد عصيان ألأوامر والتهديدات بحيث صار هذا التشكيل ليس نقابة وأنما عصابة تقف خلفها وتحركها اجندات محلية لأحزاب سياسية متنفذة، كما كان الحال في نقابة النفط التي كانت وكالة لتهريب الوقود والمشتقات النفطية و تجهيز المحطات ألأهلية خارج الضوابط والتعليمات،يجب على الجميع تأييد اي اجراء يخدم الضبط ألأداري".
فيما تحدث موظف اخر في الوزارة قائلا "لقد استبشرنا خيرا برحيل الدكتاتورية المقيتة وحكم الرأي الواحد والغاء المقابل، وكان الاجدر بالوزارة الالتقاء برؤساء النقابات وتبليغهم عن نيتها تعليق عملهم وذكر الاسباب الموجبة لا ان يتم غلقها بالقوة وكأنهم ارهابيون،علما انهم موظفون مدنيون في دوائرهم جاؤا الى النقابات بأنتخابات حرة ونزيهة وفق القانون ولم يأتوا من فراغ او تعيين،مع الاسف عدنا من جديد لسياسة القطب الواحد.
بالمقابل اشار احد النقابيين في الوزارة (رافضا ذكر اسمه) انهم كانوا يعملون من اجل الموظفين والعمال في داخل الوزارة وتحسين اوضاعهم المعيشية وان مايحدث هو تشويه لدورهم في مساعدة اخوانهم في الوزارة، واضاف قائلا " هل نسي السادة المسؤولون المادة ٢٢ من الدستور العراقي التي تكفل حق العمل النقابي أم أرادوا أن ينفذوا قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل(١٥٠ – ١٥١ – ١٥٢–)لسنة ١٩٨٧ التي عطلت العمل النقابي وقانون العمل وتحويل العمال الى موظفين، و انا اتكلم نيابة عن جميع العمال المظلومين في العراق وفي وزارة الكهرباء تحديدا اننا لن نتنازل ونرفض بشدة هذا القرار واناشد الشرفاء في كل انحاء العالم ان يسمعونا اصواتهم مطالبين بالحق الى كل من له حق في العراق. فيما قال "محمد" ، (ملاحظ) في وزارة الكهرباء "ان النقابات المشكلة في وزارة الكهرباء في واقع الحال هي ليست نقابات عمال لأن الكثير من المنضوين فيها ليسوا من العمال بل هم من الدرجات الوظيفية ضمن قانون الخدمة المدنية مثل معاون، ملاحظ فني ومدير ومن المعينين مركزيا اي انهم خريجون وليسوا عمالا و بكل تأكيد يجب احترام حقوق الطبقة العاملة (العمال) ولكن من خلال نقابة عامة جديده لعمال الدولة تشكل ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بتشكيل النقابات و منظمات المجتمع المدني.

> منظمات مجتمع مدني: يجب ان لايكون القرار محبطا للنقابيين وعليهم ان يفكروا بالمصلحة العامة

> "بلقيس كولي": القرار جاء للتغطية على فشل الوزارة في ادارة ملف الكهرباء

تغطية الفشل

وفي هذا الشأن علقت "بلقيس كولي" (التيار الصدري) عن هذا الموضوع قائلة "ماقام به الوزير الشهرستاني بحظر النشاط النقابي في الوزارة يجب ان نقف امامه طويلا، لان النقابات في العراق ومنها نقابة الكهرباء ليست وليدة اللحظة بل انها صاحبة تاريخ طويل، والنقابة الموجودة هي منتخبة وتمثل شريحة كبيرة من العمال والموظفين في الوزارة فمنعها امر غير مقبول"، وتعتقد "كولي" ان هذا القرار جاء للتغطية على فشل الوزارة في ادارة ملف الكهرباء وعلى فشل الحكومة في ادارة ملف الخدمات بشكل عام، سيما بعد استقالة الوزير القديم وحلول الشهرستاني بديلا عنه لم يطرأ اي تحسن ملموس على صعيد زيادة انتاج الطاقة الكهربائية بل بالعكس اعتقد انها زادت سوءا.
فيما قال "كامل مدحت"، (مجلس السلم والتضامن) ان اي حظر لنشاط نقابي او اي نشاط لمنظمات المجتمع المدني او غير حكومي يأتي في اطار قيام السلطة التنفيذية بتضييق الخناق على الحريات ومحاولة منع قادة الرأي العام. ويجد "مدحت" ان هذا الامر يتطلب الانتباه والعمل في كل المنظمات للحد من هكذا خطوات، وان لايكون هذا القرار محبطا للنقابات بل على العكس يجب ان يصعدوا من نشاطهم وينظموا المظاهرات ضمن الاطر القانونية وتثبيت دورهم في الرصد والمراقبة والدفاع عن حقوق العمال. ويشير "مدحت الى" ان اجراءات الوزير لم تكن الاولى فقد سبقها حل النقابات في وزارة النفط حيث منعها من معرفة مايجري في عقود النفط، ونوه الى ان هذا القرار يعكس جزع السلطة التنفيذية من كل نشاط مدني.
فيما شدد "محمد السلامي" (الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان) على ان الدستور ضمن حق التنظيم النقابي وهذا الحق هو رديف للديمقراطية وكلما تقدمنا بالديمقراطية يجب ان تزداد حمى النشاط النقابي. واوضح ان على النقابات ان تكون معبرة عن مصالح العمال العامة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وان تحاول الضغط على المسؤولين في هذا الاتجاه، لا ان تكون ضاغطة لمصالحها الشخصية الضيقة للحصول على امتيازات لاتصب في مصلحة العمال بل في مصالح فردية،.واكد "السلامي" ان رمي التهم على النقابة كانت السبب في فشل ادارة ملف الكهرباء او انها ساعدت في الفساد الاداري فهذا امر غير مقبول لان المسؤولية تقع على الوزير السابق الذي كان موافقا على وجود هذه النقابة في داخل وزارته وبعدها جاء الشهرستاني فحظر هذا النشاط ما يوضح وجود تخبط واضح في ادارة الوزارة.

إجراءات مشابهة

وفي وقت سابق اغلقت قوة حكومية مقر نقابة الكهرباء في محطة كهرباء النجيبية في محافظة البصرة، ورفعت اللوحات التي تحمل اسم النقابة. ونسبت مصادر اعلامية الى مصدر في اتحاد نقابات عمال البصرة قوله: ان القوة الامنية نفذت قرارا لوزارة الكهرباء يقضي باغلاق مقرات النقابات في جميع مؤسسات الوزارة، وصادرت محتويات النقابة، وأغلقت باب المقر، ومنعت الاقتراب منه، واوضح ان الاتحاد سينظم اعتصاما امام مقر النقابة في البصرة اذا لم تتراجع الوزارة عن قرارها، وتلغي قرار الاغلاق.
كما أصدرت لجنة دعم النقابات المستقلة في العراق، بيانا تضامنيا مع قيادات عمال النفط في العراقي التي قالت انها تتعرض إلى إجراءات (قمعية)، وأوضح البيان ان قيادات عمال النفط في العراق تتعرض إلى إجراءات قمعية متنوعة وتهديدات بالسجن والاعتقال وضغوط متعددة لإجبارهم على الصمت تجاه صفقات تبديد الثروة الوطنية وتدمير الاقتصاد العراقي لصالح الشركات الأجنبية، وأضاف البيان "أتهم القائدان النقابيان حسن جمعة عواد الاسدي رئيس اتحاد نقابات النفط، وفالح عبود عمارة نائب رئيس المجلس المركزي للاتحاد، وقدما إلى المحاكم، بدعوى من وزير النفط وبتهم الإضرار بالاقتصاد وإفشاء أسرار دوائر شركة نفط الجنوب والتصريح إلى وكالات الإعلام الإخبارية وغيرها من التهم القمعية التي تسعى إلى كم الأفواه وشل النقابات المستقلة وتمرير صفقات الفساد المالي والاقتصادي وبيع النفط العراقي لمصالح فردية وفئوية ضيقة وعلى حساب مصالح الشعب والوطن وثروات الأجيال"، وتابع البيان "تم تهديد العديد من النقابات في الموانئ والسكك والكهرباء والمهن الأخرى، ومحاولة تصنيع هيئات حكومية وفرضها على العمال والمهنيين كما فعل النظام السابق".

نقابة الكهرباء وسياسة الوزارة

والجدير بالذكر ان بداية تشكيل العمل النقابي في وزارة الكهرباء اعيد في الـ ٢٠٠٣ بانتخابات عامة، وكانت اهداف النقابة من بدايات العمل الطموح المشروع لتشكيل نقابة عامة لعمال وفني قطاع الكهرباء تكون الممثل الحقيقي لعموم عمال وفني وزارة الكهرباء من الشمال الى الجنوب، وقد كان لوزير النفط ووزير الكهرباء بالوكالة تجربة سابقة في حظر النشاط النقابي في وزارة النفط.
فيما عبر مواطنون عن رفضهم لحل النقابات في وزارة الكهرباء حيث قال (حسن فالح) محامي "أن سياسة وزارة الكهرباء سياسية قمعية ومعاداة للديمقراطية وخرق للمواثيق الدولية الصادرة التي وقع عليها العراق".
فيما أضاف سالم عبود (نقابي) "أن هذه الإجراءات تذكرنا بالقادة الدكتاتوريين من أمثال صدام وحكام الدول الدكتاتورية ولكن هذا المسعى سيفشل حتما وان الحركة العمالية بجميع فصائلها ستتوحد وتقف بوجه هذه الهجمة"، وأشار الى ان من يحاول أن يصف العمال بالإرهابيين لا لشيء إلا لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة، معتقدا أن ذلك سيشل أرادتهم وحركتهم لن يكون هناك ما يعذره، بل أن الإدانة والاستنكار والشجب أول ما يواجهه.